«الكلية» عقدت ندوتها السنوية بستة مشاركين

الأنصاري: تأسيس «الصحة العامة» كان استجابة للتحديات التي تواجه الرعاية الصحية

جانب من الحضور الرسمي

د. ماجدة القطان

د. حسين الأنصاري

نظمت كلية الصحة العامة بمركز العلوم الطبية في جامعة الكويت ندوتها السنوية الثانية السبت الماضي تحت شعار «الأمراض والإصابات في الكويت.. هل يمكن تجنبها؟» وذلك تحت رعاية وحضور مدير الجامعة أ.د.حسين الأنصاري والوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة بوزارة الصحة د.ماجدة القطان، ونائب مدير الجامعة للشؤون الطبية أ.د.عادل العوضي وعمداء كليات مركز العلوم الطبية وعدد من أساتذة المركز والمهتمين.

وأعرب مدير الجامعة أ.د.حسين الأنصاري عن فخره باستضافة الجامعة لمثل هذه الفعاليات العلمية الهامة والخبراء العالميين خاصة مع الاحتفال بمرور 50 عاما على إنشاء هذا الصرح الأكاديمي الشامخ مع تواجد ومشاركة ممثلي وزارة الصحة ومركز دسمان للسكر والمراكز الأخرى مما يعكس روح التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات الدولة متمنيا أن تكون توصيات الندوة بمثابة خارطة طريق للارتقاء بالمستوى الصحي للفرد والمجتمع.

وأضاف أن ما نشهده حاليا من تطور صناعي غير مسبوق وتمدد حضري وماصاحبه من تغييرات وتعدد في أنماط الحياة وازدياد معدلات الإصابات فإن الحاجة باتت ملحة إلى مواجهتها انطلاقا من مبدأ «الوقاية خير من العلاج» من خلال التوعية وتعزيز الصحة العامة وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بتعاون كافة الجهات المختصة، ومن ضمنها جامعة الكويت التي استشعرت الحاجة إلى رفد سوق العمل بمتخصصين في مجال الصحة العامة لتوفير التعليم عالي الجودة بهذا المجال، إضافة إلى إثراء الساحة العلمية بأبحاث ودراسات ذات قيمة، فانطلقت الجهود التي تكللت بالمرسوم الأميري رقم 307 لسنة 2013 بإنشاء كلية الصحة العامة لتكون إضافة هامة للكليات الأخرى.

وأكد د.الأنصاري أن مجالات الصحة العامة تعد أداة هامة للوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة وجودة الحياة من خلال مكافحة الأمراض وتقديم الرعاية الصحية الآمنة ونشر الوعي الصحي وترشيد السلوكيات.

وقال: «قبل عام شهدنا الندوة الافتتاحية للكلية والتي سلطت الضوء على التحديات التي تواجه الرعاية الصحية في الكويت ومستقبلها، وها نحن نستكمل تلك الجهود المباركة بالندوة السنوية الثانية التي تناقش كيفية تجنب الأمراض والاصابات في دولة الكويت من قبل نخبة من المتخصصين بهذا الجانب، الأمر الذي يؤكد جدية الجهود المبذولة من قبل كلية الصحة العامة والتي تبذل حاليا قصارى جهدها ضمن استعدادات استقبال الدفعة الأولى من الطلبة في الفصل الأول من العام الجامعي المقبل بعد إقرار برنامج البكالوريوس، لنكون بذلك قد قطعنا شوطا كبيرا لتطوير وتحسين مستوى الصحة العامة بدولة الكويت من خلال تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المتخصصة في مجالات الصحة العامة» مضيفا أنه مما لاشك فيه أن كليات مركز العلوم الطبية تبنت مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم الطبي اتساقا مع توجهات وطموحات الدولة لتنمية الموارد البشرية لخدمة التنمية المستدامة.

من جانبه ذكر القائم بأعمال عميد كلية الصحة العامة أ.د.هاري فاينيو أن مسرح مركز العلوم الطبية شهد قبل عام الندوة الافتتاحية للكلية، وخلال هذا الفترة تم العمل بشكل دؤوب لتطوير البرامج الأكاديمية الخاصة بالكلية موضحا أن الكلية تتعاون مع عدة منظمات مثل منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى كليات الصحة العامة بالدول المجاورة لمزيد من التطور.

وبين د.فاينيو أن مفهوم الصحة العامة متواجد منذ آلاف السنين ومر بمراحل من التطور، إذ كانت البداية من جمع القمامة ثم أنظمة الصرف الصحي مرورا بأحزمة الأمان واشارات المرور وأكياس الهواء في السيارات، حيث يتضح دور التقدم التكنولوجي بخفض الأوبئة المعدية وحماية الناس.

من جانبها بينت الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة بوزارة الصحة د. ماجدة القطان أن دور الوزارة لا يقتصر على توفير خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية على مختلف المستويات، وإنما تمتد لتصل إلى جميع جوانب الأفراد وصحة المجتمع بدءا من تعزيز الصحة والوقاية من الإصابات والأمراض من خلال التوعية أو التشريع المباشر التي تساهم في حماية المجتمع من المخاطر الصحية، ومن خلال الأنظمة التي من شأنها حماية صحة المجتمع وتحصينها من الأوبئة وتفشي المرض. وبالإضافة إلى تطوير كفاءة الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية التي تساهم في معالجة الأمراض المزمنة والمعدية.

وأوضحت أن الرعاية الصحية ومرافق تقديمها من مستشفيات ومراكز رعاية تخصصية ومستوصفات وعيادات هي الأكثر ظهورا، وهي ما يراه الجماهير ويتعاملون معه بشكل يومي، مشيرة في الوقت ذاته أن الرعاية الصحية ما هي إلا رأس الجبل الذي تشكل الصحة العامة قاعدته والجزء الرئيس منه، مستدلة على حديثها بالتحسن الكبير في صحة الناس وجودة الحياة التي تشهدها المجتمعات البشرية من خلال البرامج الصحية العامة مثل التطعيم ومكافحة الأوبئة وسلامة الأغذية.

وقالت د.ماجدة القطان أن المؤشرات الصحية العامة لدولة الكويت تشهد على الدور الفعال الذي تساهم به الصحة العامة في تحسين صحة المجتمع، حيث تضع القراءة العامة للمؤشرات والإحصاءات الصحية العامة (كمؤشرات وفيّات الرضع، ووفيات الأطفال، والأجل المتوقع عموما عند الولادة، وغيرها) تضع دولة الكويت في مصاف الدول المتقدمة. كما تشير المؤشرات أيضا إلى تحقيق دولة الكويت إلى أفضل النتائج في توسيع نطاق التغطية المناعية وتوسيع نطاق الرعاية الصحية.

وكشفت أن الإحصاءات الصحية العامة في دولة الكويت بينت أن الأمراض المزمنة غير السارية (كأمراض القلب وجلطات الدماغ وأمراض السرطان وغيرها) تشكل العبء المرضي الأكبر في دولة الكويت، وهو ذات نمط العبء المرضي في الدول المتقدمة والتي تتسم يرتفع بها الأجل المتوقع للحياة وترتفع بها نسبة كبار السن بين إجمالي السكان، منوهة أن وزارة الصحة تضع التصدي للأمراض المزمنة غير السارية على رأس أولوياتها، ووضعت استراتيجية وطنية شاملة للوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية والتصدي لها بكل الوسائل، وبالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.

وتمنت د.القطان استمرارية التعاون بين وزارة الصحة وكلية الصحة العامة متقدمة بالشكر الجزيل لإتاحة الفرصة للمشاركة والعمل يدا بيد لتطوير الصحة العامة.

ووصفت عضو هيئة التدريس بقسم ممارسة الصحة العامة بالكلية د.دارلين الرضا بأن الشوارع في الكويت «محفوفة بالمخاطر» حيث الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث الطرق تعد إحدى الأسباب الرئيسية للوفاة في دولة الكويت وفي العالم، موضحة أن ضحايا حوادث الطرق هي المتسبب السادس للوفاة في الكويت والسبب الرئيسي التاسع للوفاة في العالم حيث تمثل وفيات حوادث الطرق 8% من الوفيات التي تحدث في الكويت كل عام على وجه التحديد.

واستطردت د.الرضا قائلة بأن متوسط معدل الوفيات 9 حالات وفاة من 100،000 شخص في البلدان ذات الدخل المرتفع و24 حالة وفاة لكل 100،000 من السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض، بينما سجل معدل الوفيات المرورية في الكويت ما يقرب 14 حالة وفاة لكل 100،000 من السكان وذلك أعلى من المتوسط العالمي في البلدان المرتفعة الدخل.

وأشارت إلى أن عدد المخالفات المرورية تزايد بشكل مطرد منذ عام 2011، حيث حررت وزارة الداخلية أكثر من 6 ملايين مخالفة مرورية للسائقين في الكويت في عام 2015، فيما بلغ مجموع الغرامات التي تم جمعها عن طريق المخالفات المرورية 70 مليون دينار في عام 2015. وتتصدر السرعة الزائدة صدارة المخالفات المرورية مبينة أن وزارة الداخلية سجلت في عام 2015 ثلاث ملايين ونصف مخالفة مرورية لتجاوز الحد الأقصى للسرعة.

وبينت د.دارلين الرضا في نهاية حديثها أن دولة الكويت نفذت العديد من الاستراتيجيات لجعل الطرق أكثر أمنا مثل الحملات التوعوية والمرورية وتحسين الطرق وزيادة تطبيق أنظمة المرور الحالية، داعية إلى الاستمرار في الجهود الرامية لتنفيذ أنظمة المرور وكذلك زيادة الوعي العام بمخاطر القيادة الخطرة بالإضافة إلى النظر في تنفيذ عقوبات أشد لأولئك الذين ينتهكون قوانين السير.